E/3/3

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ED/2001/9
16 August 2001
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
23 OCT 2001
LIBRARY & DOCUMENTATION SECTION

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الثانية
المنامة، ٧-٨ نيسان/ابريل ٢٠٠١

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**افتتاح أعمال الدورة**	١-٥	٣
	ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها وأهدافها	١-٣	٣
	باء- المشاركون	٤	٣
	جيم- الافتتاح	٥	٣
ثانياً-	**تنظيم أعمال الدورة**	٦-٧	٤
	ألف- انتخاب أعضاء المكتب	٦	٤
	باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٧	٤
ثالثاً-	**الجلسة الأولى: الموضوعات العامة**	٨-١٣	٥
	ألف- استعراض نتائج الدورة الأولى للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا	٨	٥
	باء- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١	٩	٥
	جيم- الخدمات الاستشارية التي قدمت للبلدان في منطقة الإسكوا	١٠-١١	٥
	دال- برنامج العمل المقترح لقسم التجارة والاستثمار والمشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٢-١٣	٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
رابعاً-	**الجلسة الثانية: استعراض تجارب بلدان الإسكوا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتكامل الإقليمي**	١٤-١٩	٧
	ألف- استعراض تجربة سلطنة عُمان في الانضمام إلى مِنظمة التجارة العالمية	١٤-١٧	٧
	باء- قضايا التكامل الاقتصادي العربي	١٨-١٩	٩
خامساً-	**الجلسة الثالثة: الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية**	٢٠-٢٢	١٠
سادساً-	**الجلسة الرابعة: التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية**	٢٣-٢٦	١٣
	ألف- التجارة في الخدمات في قطاع السياحة	٢٣	١٣
	باء- التجارة في خدمات الاتصالات في منطقة الإسكوا	٢٤-٢٥	١٤
	جيم- الاتصالات ومستقبل التجارة الإلكترونية	٢٦-٢٧	١٤
سابعاً-	**الجلسة الخامسة: المفاوضات المستقبلية والإعداد للمؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية**	٢٨-٣٨	١٦
	ألف- المفاوضات المستقبلية الخاصة بالخدمات والزراعة في مجال التجارة	٢٨-٣٥	١٦
	باء- الإعداد للاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية: مؤتمر الدوحة	٣٦-٣٨	٢٠
ثامناً-	**التوصيات**	٣٩	٢٢

المرفقات

المرفق الأول-	قائمة بأسماء المشاركين	٢٤
المرفق الثاني-	جدول الأعمال	٣٠

أولاً- افتتاح أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها وأهدافها

١- عقدت الدورة الثانية للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا، في المنامة، في دولة البحرين، خلال الفترة ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين.

٢- وقد نظمت الأمانة التنفيذية هذه الدورة عملاً بالقرار ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، الذي اتخذته اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها التاسعة عشرة بشأن إنشاء "لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا".

٣- وهدف هذا الاجتماع الثاني، بصفة أساسية، إلى مناقشة القضايا المثارة حالياً حول تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على دول منطقة الإسكوا، إضافة إلى الأهداف التالية:

(أ) استعراض نتائج أعمال الدورة الأولى للجنة؛

(ب) رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

(ج) النظر في برنامج العمل المقترح لقسم التجارة والاستثمار والمشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

(د) مناقشة نتائج دراسات الإسكوا حول القضايا المثارة حالياً في مجال تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية؛

(هـ) المفاوضات المستقبلية في إطار منظمة التجارة العالمية؛

(و) اهتمامات بلدان الإسكوا التي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

باء- المشاركون

٤- شارك في الدورة الثانية للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا ممثلون عن ١٠ دول من الدول الأعضاء في اللجنة؛ وشارك أيضاً، كمراقبين عن المنظمات الإقليمية، ممثلون رسميون عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة والصناعة والزراعة والمعهد العربي للتخطيط؛ كما شارك من المنظمات الدولية كل من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ وبلغ عدد المشاركين حوالي ٧٥ مشاركا (المرفق الأول).

جيم- الافتتاح

٥- جرت مراسم افتتاح أعمال الدورة برعاية معالي الشيخ علي صالح الصالح، وزير التجارة في دولة البحرين، فتولى مندوب وزارة التجارة في دولة البحرين التقديم لكلمة معالي الوزير، ثم لكلمتي السيد فيصل

عبد القادر، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، والسيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا.

(أ) كلمة وزير التجارة في البحرين، وقد ألقاها بالنيابة عنه الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة الوكيل المساعد للتجارة الخارجية والترويج، وأشار فيها إلى تطور التجارة البينية وأهميتها لبلدان الإسكوا في ظل التقدم الذي تم إحرازه في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتحدث عن الخطوات التي يجب اتخاذها للسير بتطوير التجارة البينية وزيادة مردودها الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في مواجهة العولمة وثورة المعلومات والإنترنت والتكتلات الاقتصادية العملاقة؛

(ب) كلمة السيد فيصل عبد القادر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة البحرين، وأشار فيها إلى أن العولمة، وبقدر ما أفرزت من ظواهر سلبية، وضعت وتضع فرصا جديدة وعديدة في متناول كل الدول والمجتمعات متقدمة كانت أم نامية. وأضاف أنه في هذا الصدد يأتي دور التعاون الدولي والإقليمي على وجه الخصوص في مساعدة الدول على تطوير قدراتها المؤسسية والفنية ومعرفة الحقوق والواجبات المترتبة على الانضمام إلى الاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

(ج) كلمة السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، وقد ألقاها بالنيابة عنها السيد زكي فتاح رئيس شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها في الإسكوا، وأشارت فيها إلى ما تشهده الحقبة الحالية من اندماج الدول في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار، بالإضافة إلى التقدم المذهل والسريع في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فعلى الدول العربية أن تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة، وأن تعمل في الوقت ذاته على تفادي الآثار السلبية التي تحدثها هذه العولمة. وأضافت أن الإسكوا تولي الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية اهتماماً كبيراً.

ثانياً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٦- انتخب المشاركون بالإجماع أعضاء المكتب السادة التالية أسماؤهم، من أعضاء اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا:

الرئيس:	رئيس وفد دولة البحرين.
نائب الرئيس:	رئيس وفد الجمهورية اليمنية.
نائب الرئيس:	رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية.
المقرر:	رئيس وفد جمهورية مصر العربية.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٧- أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/ESCWA/ED/2001/IG.1/L.1، كما أقرت تنظيم الأعمال المقترح الوارد في الوثيقة E/ESCWA/ED/2001/IG.1/L.2.

ثالثاً- الجلسة الأولى: الموضوعات العامة

ألف- استعراض نتائج الدورة الأولى للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا

٨- اطلعت اللجنة على نتائج الدورة الأولى للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا، التي عقدت في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٩، وقد عرضت عليها في الوثيقة E/ESCWA/ED/2001/IG.1/5 التي تضمنت إشارة إلى أن الأمانة التنفيذية للإسكوا نفذت معظم التوصيات التي خرجت بها الدورة وذلك على النحو التالي:

(أ) التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وعلى هذا الصعيد، عقدت عدة اجتماعات ضمت المسؤولين عن التجارة الخارجية في بلدان منطقة الإسكوا؛

(ب) تكليف خبير بإعداد دراسة عن قضايا النفط ومنتجاته في إطار منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

(ج) إعداد دراسة عن موضوع الشراكة الأوروبية-المتوسطية بعنوان "اتفاقات الشراكة الأوروبية-المتوسطية: تقييم نقدي"؛

(د) إعداد دراسة عن "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية"؛

(هـ) إعداد دراسة تفصيلية عن التجارة الإلكترونية.

باء- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٩- اطلعت اللجنة على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والمعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/ED/2001/IG.1/3، التي تضمنت ما أنجز خلال السنة الأولى من البرنامج. وناقشت اللجنة الأنشطة المستمرة.

جيم- الخدمات الاستشارية التي قدمت للبلدان في منطقة الإسكوا

١٠- استعرض السيد محسن هلال، المستشار الإقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية في الإسكوا، الخدمات الاستشارية التي قدمت للدول الأعضاء، وتشمل تقديم المشورة إلى الدول التي تتفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإعداد الدراسات عن تأثير اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء في الإسكوا؛ فضلاً عن ورش العمل والندوات التي عقدت لمعالجة موضوعات معينة في المجالات والقطاعات المتعددة التي تقع في نطاق اتفاقات التجارة الدولية.

١١- واستعرض الورقة التي أعدها عن احتياجات المعونة الفنية في موضوعات التجارة العالمية لبلدان الإسكوا؛ وتشمل التدريب والدراسات، ورش العمل والندوات، الاستشارات وقاعدة البيانات والمعلومات؛ بالإضافة إلى احتياجات خاصة تحدد وفقاً لاحتياجات كل دولة على حدة.

دال- برنامج العمل المقترح لقسم التجارة والاستثمار والمشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٢- أطلعت اللجنة على برنامج العمل المقترح لقسم التجارة والاستثمار والمشاريع التابع لشعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها، لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والوارد في الوثيقة E/ESCWA/ED/2001/IG.1/4، ويتمثل الهدف الأساسي منه في رفع درجة الوعي لدى البلدان الأعضاء إلى ما ينطوي عليه نظام التجارة الدولية من تحديات وفرص مع التركيز على حقوق الملكية الفكرية، والتجارة والبيئة، والتكتلات الإقليمية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

المناقشات

١٣- تركزت المناقشات على عدد من الموضوعات كان أهمها:

(أ) ضرورة أن يحظى موضوع السياسات البيئية في البلدان الأعضاء باهتمام أكبر، بعد أن صرفت النظر عن الجوانب البيئية للسياسات التجارية، وأصبح لزاما في الوقت الراهن الوفاء باشتراطات البيئة في المصانع. كما أنه على المدى البعيد، يجب العمل على أن تعود هذه الاشتراطات بالنفع على الموارد الطبيعية خاصة في مجال صيد الأسماك والحيوانات البحرية. وأشارت اللجنة إلى أن المشكلة الأساسية تتمثل في تطبيق الاتفاقات الدولية في مجال البيئة، كما أنه يجب التنويه بأهمية دور المستهلك في الحفاظ على البيئة من خلال المساعدة في عملية إعادة التدوير؛

(ب) حول الدراسات التي تقوم الإسكوا بإعدادها، أشارت اللجنة إلى ضرورة إنشاء منتدى دائم للتنسيق بين الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية بهدف توحيد جهود الدول العربية في المفاوضات المستقبلية التي ستجري في إطار المنظمة. وفي هذا الصدد، أشار المستشار الإقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية إلى وجود تنسيق بين الإسكوا ومنظمة التجارة العالمية بصفة دورية، وجرت العادة على عقد اجتماعات تنسيق لممثلي الدول العربية قبل إجراء أي مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية.

وأضاف أنه تجري حالياً مشاورات بين الإسكوا ومعهد التخطيط العربي (الكويت) لإنشاء منتدى مهمته التنسيق بين بلدان الإسكوا. وأشار رئيس الدورة إلى أنه سيتم التنسيق بين بلدان الاسكوا والبلدان العربية الأخرى قبل المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، دولة قطر، خلال فترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

(ج) وحول برنامج العمل الحالي والمستقبلي للإسكوا، أشار أعضاء اللجنة إلى أن برنامج العمل يشهد تطورا ويتماشى مع احتياجات البلدان الأعضاء. وطرح الأعضاء عدة مقترحات تتعلق برفع درجة الوعي لدى البلدان الأعضاء بما يحقق الهدف المنشود من المعونة الفنية التي تقدمها الإسكوا وهي:

(١) إصدار نشرة شهرية أو ربع سنوية عن التطورات التي تشهدها منطقة الإسكوا لإحاطة البلدان الأعضاء علماً بها؛

(٢) تنظيم ورش عمل لوضع الخطط التنفيذية للدراسات التي تعدها الإسكوا؛

(٣) إنشاء مركز إقليمي لتسوية المنازعات على مستوى بلدان الاسكوا لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء التي تضطر إلى اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية؛

(٤) أهمية معاونة الدول الأعضاء في تحديد واختيار الموضوعات التي تقوم الإسكوا بإعداد دراسات عنها.

رابعاً- الجلسة الثانية: استعراض تجارب بلدان الإسكوا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتكامل الإقليمي

ألف- استعراض تجربة سلطنة عُمان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٤- استعرض رئيس وفد سلطنة عمان الورقة التي أعدها حول تجربة السلطنة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقد تضمنت العناصر الأربعة التالية :

(أ) القواعد الرئيسة لاتفاق الجات (١٩٩٤) وهي:

(١) اتباع البلدان الأعضاء سياسات تجارية تحررية مفتوحة ولكنها تتيح لها حماية إنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية؛

(٢) تخفيض وإلغاء التعريفة الجمركية والحواجز الأخرى التي تواجه التجارة من خلال مفاوضات متعددة الأطراف؛

(٣) مبدأ الدولة الأكثر رعاية (MFN) ويستثنى من هذه القاعدة حالات الأفضليات المقررة بموجب ترتيبات إقليمية (كالاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة)؛

(٤) المعاملة الوطنية التي توجب على البلدان ألا تفرض ضرائب محلية على السلع المستوردة بنسب أعلى من النسب التي تفرضها على منتجاتها المحلية المماثلة.

(ب) الآثار الإيجابية لاتفاقات جولة اوروجواي على البلدان النامية مثل:

(١) تخليص البلدان النامية من الحواجز غير الجمركية التي انتشر استخدامها على نطاق واسع بعد انتهاء جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

(٢) زيادة المنافسة بين الدول على الصعيد الاقتصادي، الأمر الذي سيدفع بالصناعات الوطنية في البلدان النامية إلى رفع مستويات إنتاجها وجودة منتجاتها؛

(٣) خلق الحافز على إنتاج السلع الزراعية والغذائية في البلدان النامية نتيجة رفع الدعم الذي تخصصه الدول الصناعية لصادراتها من هذه السلع؛

(٤) تخفيض أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج الأخرى المستوردة التي تحتاج إليها الصناعات المحلية في البلدان النامية نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية التي تعتمدها هذه البلدان؛

(٥) تشجيع تدفق الاستثمارات الدولية إلى البلدان النامية نتيجة إلغاء القيود والشروط التي تعوق هذا التدفق وكانت تعمل بها هذه البلدان في السابق.

(ج) الآثار السلبية لاتفاقات جولة اوروجواي على البلدان النامية مثل:

(١) ارتفاع أسعار السلع الزراعية عموماً والسلع الغذائية على وجه الخصوص؛

(٢) تعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية لمنافسة ضارية؛

(٣) تآكل المعاملة التفضيلية الخاصة التي كانت تحصل عليها صادرات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة؛

(٤) ارتفاع كلفة تنفيذ البرامج التنموية بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا واستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات؛

(٥) نقل قدر من صلاحيات اتخاذ القرار في البلدان النامية من الدائرة الوطنية إلى الدائرة العالمية؛

(٦) استمرار القيود على صادرات البلدان النامية من بعض السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية، وذلك مثل صادرات المنسوجات والملابس؛

(٧) تقليص الإيرادات العامة في البلدان النامية نتيجة التخفيضات على التعريفات الجمركية أو تثبيتها.

(د) انضمام سلطنة عُمان إلى منظمة التجارة العالمية: وفي هذا السياق تضمن العرض مراحل عملية الانضمام ابتداء من تقدم السلطنة بالطلب الرسمي للعضوية الدائمة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، حتى توقيع بروتوكول الانضمام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وأصبحت السلطنة العضو رقم ١٣٩ في المنظمة اعتبارا من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٥- وقدمت السلطنة التزامات إلى المنظمة في مجال ربط سقف التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية، وفتح ١٢ قطاعاً في مجال الخدمات، وتحديد نسبة المساهمة الأجنبية في ٧ مجالات للخدمات، وقبول الالتزامات في اتفاقات منظمة التجارة العالمية الأخرى (الزراعة والاستثمار والملكية الفكرية، وغيرها).

١٦- أشار رئيس وفد سلطنة عُمان إلى أن بلاده واجهت صعوبات في المفاوضات في أثناء عملية الانضمام مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كما أن سلطنة عُمان تعرضت لضغوط من أجل الانضمام إلى اتفاق تكنولوجيا المعلومات واتفاق المشتريات الحكومية، رغم أن أيا من الاتفاقين لم يكن ضمن نتائج جولة أوروجواي.

١٧- وأضاف أنه ما لم تتكتل البلدان العربية، سوف يكون من الصعب التعامل مع المنظمة خاصة في ضوء الموضوعات الجديدة مثل علاقة التجارة بمعايير العمل الدولية والسياسات البيئية. وناشد الإسكوا

وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية تقديم المساعدة الفنية لبلدان الإسكوا حتى يمكنها تحقيق مكاسب في جولة المفاوضات المقبلة. ووجه الشكر إلى الإسكوا ومستشارها الإقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية على المساعدات التي قدمها لسلطنة عمان في أثناء مفاوضات الانضمام.

باء- قضايا التكامل الاقتصادي العربي

١٨- ناقشت اللجنة الورقة المقدمة من الإسكوا بعنوان "Is There Potential for the Arab Regional Integration"، وهي تلخيص لبعض نتائج الدراسة التي أعدها قسم التجارة والاستثمار والمشاريع خلال عام ٢٠٠٠ ومن أهم العناصر التي تضمنتها الورقة:

(أ) تضاؤل حجم التجارة البينية العربية، التي بلغت أقل من ١٠ في المائة من إجمالي حجم التجارة الخارجية في البلدان العربية في فترة التسعينات؛

(ب) الحجج التقليدية والجديدة التي تدعم تعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان العربية، الذي سيكون بمثابة حجر البناء للعولمة، استناداً إلى تنوع اقتصاديات بعض البلدان العربية وهيكل تجارة السلع، وتجارة الخدمات بينها؛

(ج) عناصر نجاح التكامل الإقليمي العربي التي تتمثل في زيادة منافسة الصادرات وتوسيع القاعدة الصناعية للبلدان العربية، والسير بالتجارة الخارجية نحو المزيد من التحرير؛

(د) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي صدر قرار بإنشائها عام ١٩٩٧ ليتم تنفيذها بموجب برنامج عمل وجدول زمني يبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على أن تستغرق عملية التنفيذ عشر سنوات؛

(هـ) صعوبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وتتمثل في:

(١) قوائم السلع المستثناة من عملية التحرير؛

(٢) تحديد قواعد المنشأ تحديدا واسعا ومن غير تفاصيل ما يهدد الدول العربية بالمنافسة القوية من خارج دول المنطقة؛

(٣) عدم إلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مع عدم تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضا كبيرا؛

(٤) الحواجز غير الجمركية مثل القيود الكمية.

١٩- جرت مناقشات حول قضايا التكامل الاقتصادي العربي أشارت خلالها وفود بعض الدول إلى ما يلي:

(أ) إن كثرة قوائم السلع المستثناة من الإعفاء الجمركي في اتفاقات تحرير التجارة البينية العربية هي بسبب المخاوف من منافسة الصناعة المحلية في هذه الدول وتشابه السلع المنتجة فيها. بالإضافة إلى ذلك، يخشى بعض الدول، مثل مصر، دخول سلع يكون منشأها إحدى الدول ذات الكلفة المتدنية، مثل إندونيسيا، عن طريق بلدان مجلس التعاون الخليجي مثلاً التي تتسم بحرية التجارة؛

(ب) جاءت مقررات مؤتمر القمة العربية العادية الذي عقد في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، في شهر آذار/مارس ٢٠٠١، لتؤكد على أهمية تفعيل اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

(ج) إن الدول العربية لا تطبق إجراءات مكافحة الدعم والإغراق كما جاءت في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتحتاج إلى تحديد قواعد بشأن إجراءات مكافحة الدعم والإغراق؛

(د) إن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا تقف عائقاً أمام اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بل يقوم تناسق بينها حيث أن اتفاقية المنطقة العربية تتم في ضوء أحكام المنظمة باعتبار أن الاتفاقية العربية نوع أو شكل من أشكال التعاون الإقليمي؛

(هـ) من الملاحظ بصفة عامة أن حجم التجارة البينية بين الدول المتقدمة أكبر بكثير من حجم التجارة البينية بين الدول النامية؛

(و) أهمية تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال تقليص قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة العربية البينية.

خامساً- الجلسة الثالثة: الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

٢٠- اطلعت اللجنة على الورقة التي أعدها السيد علاء شلبي، الوزير المفوض للشؤون الاقتصادية والتجارية في سفارة جمهورية مصر العربية في هولندا، بعنوان "اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وانعكاساتها على دول الإسكوا " وأهم ما تضمنته:

(أ) حقائق حول الاتفاق:

(١) جاء الاتفاق على عكس ما هدفت إليه البلدان النامية تماماً في نهاية فترة الستينات وبداية فترة السبعينات؛

(٢) لا يمكن وصف الاتفاق بالتوازن، لأنه يميل إلى مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

(ب) العناصر الأساسية في الاتفاق:

(١) المبادئ والقواعد العامة (شرط المعاملة الوطنية، شرط الدولة الأكثر رعاية)؛

(٢) تحديد معايير الحماية ومستوياتها؛

(٣) تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان وضع ما نص عليه الاتفاق من أحكام موضع التنفيذ؛

(٤) توفير أسلوب لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء؛

(٥) الفترات الانتقالية بالنسبة إلى الدول المتقدمة، والدول النامية والدول التي في مرحلة التحول، والدول الأقل نمواً؛

(٦) المعاملة التفضيلية للدول النامية.

(ج) التطورات الأخيرة في ما يتعلق بتطبيق الاتفاق، وتتلخص في ما يلي:

(١) انتهاء الفترة الانتقالية الأساسية بالنسبة إلى الدول النامية؛

(٢) المراجعات المقررة وفقاً لأحكام الاتفاق (المؤشرات الجغرافية، تنظيم حماية أشكال الحياة الحيوانية والنباتية)؛

(٣) تصاعد النزاع حول حق الدول النامية في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الأدوية لمواطنيها بأسعار معقولة.

(د) انعكاسات الاتفاق على بلدان الإسكوا، وتتلخص في ما يلي:

(١) الأعباء والالتزامات الإضافية (ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية)؛

(٢) الأعباء التشريعية، الأعباء الإدارية والمالية، (ارتفاع كلفة نقل التكنولوجيا)؛

(٣) المزايا الناتجة عن تطبيق الاتفاق (تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، تشجيع الابتكار، حماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية، حماية المستهلك من الغش التجاري).

(هـ) مقترحات لتعزيز قدرة بلدان الإسكوا على مواجهة التزاماتها في إطار الاتفاق وتعزيز فرص الاستفادة منها، وتشمل ما يلي:

(١) الاستفادة مما يوفره الاتفاق من مرونة؛

(٢) الاستفادة من الاستثناءات التي يتضمنها الاتفاق؛

(٣) تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الفترات الانتقالية؛

(٤) الاستغلال الأمثل لحقوق الملكية الفكرية التي دخلت في الملك العام؛

(٥) وضع تشريعات ونظم لمواجهة التعسف في استعمال حقوق الملكية الفكرية؛

(٦) تشجيع الابتكار على المستوى الوطني؛

(٧) تطوير صناعة الدواء وتعميق التعاون في هذا المجال على مستوى بلدان الإسكوا؛

(٨) الاستفادة من فرص مراجعة أحكام الاتفاق؛

(٩) الربط بين معايير حماية البيئة وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

(١٠) التمسك بضرورة التوفيق بين أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؛

(١١) تنشيط مشاركة بلدان الإسكوا في مجلس حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية؛

(١٢) الاستفادة من الأحكام الخاصة بتوفير المعونة المالية والفنية.

٢١- عرض السيد شريف سعد الله، نائب مدير الإدارة العربية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ورقة عمل عن دور المنظمة في مجال تنفيذ اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وتضمنت الورقة العناصر التالية:

(أ) حجم تجارة السلع التي تنطوي على حقوق الملكية الفكرية في العالم، ويبلغ نحو تريليون دولار سنوياً؛

(ب) أهمية النظر إلى مزايا الموضوع بالنسبة إلى البلدان العربية؛

(ج) وجود مجالات للتعاون بين المنظمة والدول العربية في مجال التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وقد تمت مناقشة قوانين سلطنة عمان خلال الفترة ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وسيتم اعتماد قوانين الملكية الفكرية في كل من دولة البحرين وجمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان والمملكة المغربية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠١. كما سيتم اعتماد قوانين في كل من الجمهورية التونسية ودولة قطر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

(د) نشر الوعي في مجال ثقافة الملكية الفكرية، وقد تم منح درجة الماجستير في حقوق الملكية الفكرية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية؛

(هـ) لفت القيادات السياسية في الدول العربية إلى أهمية موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية؛

(و) سيتم إعداد دراسة عن صناعات الملكية الفكرية (السينما والموسيقى والكتابة) في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، ويمكن أن تدر هذه الصناعات عائداً اقتصادياً على هذه الدول؛

(ز) توجد مجالات محددة يمكن أن تكون لدول عربية، مثل المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان، ميزة فيها، ولا سيما مجال برمجيات الكومبيوتر (Software)، وقد أصبحت الهند دولة بارزة في مجال صناعة البرمجيات، كما أن صادرات أيرلندا تبلغ ٦ مليارات دولار سنوياً من منتجات هذه الصناعة؛

(ح) تطوير صناعة الدواء، وتوجد فرص كبيرة على هذا الصعيد في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. وقد أصبحت دول، مثل البرازيل والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية، منتجة لكميات كبيرة من الأدوية.

٢٢- جرت مناقشات حول موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية، وركزت على النقاط التالية:

(أ) تعزيز مدى استفادة الدول العربية من المساعدات الفنية التي توفرها منظمة التجارة العالمية في إطار اتفاق حقوق الملكية الفكرية، كما أن الأمر يتطلب تعزيز آلية استفادة الدول العربية من المساعدات التي توفرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)؛

(ب) ضرورة قيام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدور في توعية الدول في إطار ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تصنيف الدول وفقاً لدرجات توفير الحماية الفعالة والكافية لحقوق الملكية الفكرية الأمريكية، وهو ما يتم سنوياً في التقرير الذي يصدر وفقاً للقسم (Special 103) من قانون التجارة الأمريكي ويتضمن تصنيف الدول في الفئات التالية: Watch List؛ Priority Watch List؛ Foreign country List.

(ج) حالة عدم التوازن القائمة بين متوسط دخول مستخدمي منتجات الملكية الفكرية (مثل البرمجيات) وأسعار هذه المنتجات في البلدان العربية، وفي هذا الصدد يتعين على المنظمة العالمية للملكية الفكرية توجيه الدول العربية (والدول النامية بصفة عامة) إلى إيجاد حل وسط لهذه المعادلة الصعبة، وقد

استطاعت جمهورية مصر العربية، مؤخراً، أن تحصل على أسعار خاصة لمنتجات شركة "مايكروسوفت" الأمريكية؛

(د) الإشادة بدور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في التعاون مع البلدان العربية، ولا سيما في مجال تقديم المساعدات الفنية لهذه الدول.

سادساً- الجلسة الرابعة: التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية

ألف- التجارة في الخدمات في قطاع السياحة

٢٣- اطلعت اللجنة على الورقة المقدمة من الإسكوا، بعنوان "التجارة في الخدمات في منطقة الإسكوا" وأهم ما تضمنته:

(أ) الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، كأول اتفاق متعدد الأطراف في مجال الخدمات:

(١) أحكام ومبادئ الاتفاق وتتمثل في الالتزامات العامة وأهمها شرط الدولة الأكثر رعاية والشفافية؛

(٢) ملاحق الاتفاق (الخدمات المالية، الاتصالات، النقل الجوى، انتقال الأشخاص الطبيعيين)؛

(٣) جداول الالتزامات التي قدمتها الدول الأعضاء وألحقت بالاتفاق كجزء لا يتجزأ منه.

(ب) الخدمات في منطقة الإسكوا، من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي في منطقة الإسكوا (١٩٩١/٩٠و١٩٩٨/٩٧) وتجارة الخدمات (صادرات وواردات) في بلدان المنطقة في العام ١٩٩٧؛

(ج) خدمات السياحة في منطقة الإسكوا، وفي هذا الموضوع تناولت الورقة ما يلي:

(١) تطبيق المبادئ العامة لاتفاق التجارة في الخدمات على قطاع السياحة؛

(٢) تقديم كل من البحرين ومصر والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة التزامات في قطاع خدمات السياحة؛

(٣) العناصر الرئيسة في قطاع السياحة، وهي الفنادق والمطاعم ووسائل النقل.

(د) التحديات التي تواجه السياحة في منطقة الإسكوا وتشمل ما يلي:

(١) الافتقار إلى سياسات تسويقية فعالة؛

(٢) الحاجة إلى إبراز قطاع السياحة حتى يعلم بها المواطن؛

(٣) الافتقار إلى العمالة الماهرة في قطاع السياحة؛

(٤) تدهور البنية الأساسية في عدد من المناطق؛

(٥) عدم انتظام رحلات الطيران أو تأخيرها؛

(٦) المبالغة في فرض الضرائب على السياحة في بلدان المنطقة؛

(٧) الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة في قطاع السياحة.

(هـ) تجربة أسبانيا في تطوير قطاع السياحة.

باء- التجارة في خدمات الاتصالات في منطقة الإسكوا

٢٤- اطلعت اللجنة على الورقة المقدمة من الإسكوا بعنوان "خدمات الاتصالات في منطقة الإسكوا" وأهم ما تضمنته:

(أ) أهمية قطاع الاتصالات في تجارة الخدمات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقطاع الاتصالات؛

(ب) إيرادات الاتصالات على المستوى العالمي؛

(ج) تطور وسائل الاتصالات؛

(د) التجارة في خدمات الاتصالات؛

(هـ) تنظيم قطاع الاتصالات وتجارب العديد من الدول في مجال التشريعات والخصخصة؛

(و) خدمات الاتصالات في منطقة الإسكوا والمؤشرات الأساسية في عام ١٩٩٨ من حيث عدد الخطوط والإيرادات وعدد المشتركين؛

(ز) دراسة أوضاع خدمات الاتصالات في ثلاثة بلدان في منطقة الإسكوا وهي مصر والأردن ولبنان، وهي تبين الجهود المبذولة في سبيل تنمية وتطوير خدمات الاتصالات، ولا سيما في مجال زيادة عدد الخطوط الأساسية، وتعزيز المنافسة في خدمات الهاتف النقال والإنترنت، ووضع إطار عام لإصلاح قطاع الاتصالات وتنظيمه.

٢٥- وانتهت الورقة إلى التذكير بأهمية منح بلدان منطقة الإسكوا قطاع الاتصالات فيها اهتماما أكبر باعتباره عاملاً رئيساً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع الاتصالات، وإعطاء التعليم والتدريب أولوية في هذا القطاع.

جيم- الاتصالات ومستقبل التجارة الإلكترونية

٢٦- اطلعت اللجنة على الورقة التي قدمها السيد عبد الإله الديوجي، المستشار الإقليمي في الإسكوا، بعنوان "الاتصالات ومستقبل التجارة الإلكترونية (منظور إقليمي)" وأهم ما تضمنته:

(أ) واقع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

(١) على الصعيد العالمي: عدد مستخدمي الإنترنت، عدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل ١٠٠ نسمة، حصة كل منطقة في العالم من خدمات الإنترنت؛

(٢) على الصعيد العربي (بلدان منطقة الإسكوا): عدد مضيفات ومستخدمي الإنترنت في بلدان المنطقة.

(ب) سيناريوهات تطور التجارة الإلكترونية، ويتضمن ذلك أمرين حاسمين هما:

(١) الاتصالات اللاسلكية من حيث الأقمار الصناعية، والهاتف النقال، والجيل الثالث من الهاتف النقال، وبروتوكولات التراسل، وبروتوكول (BLUE TOOTH)؛

(٢) تكنولوجيات القضايا الأمنية: من حيث الاستحالة الأمنية الكاملة، ومفهوم البنية الأمنية والتشريعية، والتعمية (التجفير).

(ج) حقائق في العالم العربي ترتبط بالتجارة الإلكترونية، ومنها:

(١) مستوى الأمية والفقر؛

(٢) انخفاض إنتاجية القوى العاملة، النسبة العالية من العمالة غير الماهرة، وتدني مساهمة المرأة في سوق العمل، والبطالة بين الخريجين؛

(٣) انخفاض حصة البحث والتطوير، وعدم وضوح استراتيجيات التعليم؛

(٤) اللغة العربية، ومع أنها من بين اللغات العشر الأولى الأكثر تداولاً في العالم، تأتي في مرتبة ما بعد العشرين كلغة مستخدمة على صفحات الإنترنت؛

(٥) استعراض تجارب بعض بلدان منطقة الإسكوا في مجال الاتصالات، وهي مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة.

٢٧- خلصت الورقة إلى ما يلي:

(أ) ضرورة عمل بلدان الإسكوا على تهيئة الظروف اللازمة لتحسين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات ورفع نسب انتشار وسائل خدمات الاتصالات والمعلومات وتحقيق جودتها؛

(ب) ضرورة عمل بلدان الإسكوا على تهيئة الظروف اللازمة لشبكات الجيل الثالث للهواتف النقالة لمعالجة مشاكل بعض بلدان المنطقة؛

(ج) ضرورة توافر الإرادة السياسية الجدية تجاه اقتصاد المعرفة؛

(د) التأكيد على دور الحكومات الجديد من حيث التسهيل والتنظيم والتشريع؛

(هـ) تطبيقات الحكومة الإلكترونية بهدف خدمة المواطن بشكل أفضل، ورفع الكفاءة الداخلية للمؤسسات الحكومية، وتحقيق الحكم السديد؛

(و) أهمية استعداد بلدان المنطقة للتنسيق والتعاون بينها وتكوين تكتل اقتصادي فاعل وموقف متكامل تجاه تحديات اقتصاد المعرفة؛

(ز) معالجة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاستخدام وسائل التجارة الإلكترونية؛

(ح) نشر الوعي المصرفي واستخدام بطاقات الائتمان في أوساط المواطنين؛

(ط) معالجة خصوصيات المنطقة عند الترويج للتجارة الإلكترونية، وهي تتمثل أساساً في النزعة الاستهلاكية، وتجارة الوسيط دون قيمة مضافة، واللغة العربية، واستخدام التجارة الإلكترونية وطنياً وإقليمياً.

سابعاً- الجلسة الخامسة: المفاوضات المستقبلية والإعداد للمؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية

ألف- المفاوضات المستقبلية الخاصة بالخدمات والزراعة في مجال التجارة

١- وجهة نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢٨- اطلعت اللجنة على الورقة التي قدمها السيد موراي غيبس، رئيس فرع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بعنوان "قضايا جديرة بالبحث في إطار الإعداد لمؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية" وأهم ما تضمنته:

(أ) مفاوضات تجارة السلع الزراعية التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بموجب المادة (٢٠) من الاتفاق بشأن الزراعة الناتج عن جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات في نهاية آذار/مارس ٢٠٠١، وتم خلالها تقديم ٤٤ مقترحاً وثلاث أوراق فنية قدمتها ١٢٥ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، من ضمنها ٢٨ دولة نامية من بينها دولتان في منطقة الإسكوا، وهما مصر والأردن. وتهدف المرحلة الثانية من المفاوضات إلى بحث عناصر المقترحات التي سبق وأشير إليها من الناحية الفنية. ويشمل برنامج عمل المرحلة الثانية قائمة من الموضوعات التجارية وغير التجارية وتستمر هذه المرحلة حتى آذار/مارس ٢٠٠٢. وتكمن إحدى القضايا الهامة بالنسبة إلى بلدان الإسكوا في مفاوضات الزراعة في كيفية تفعيل الإجراءات الخاصة بالبلدان النامية المستوردة للغذاء للوفاء باحتياجاتها خلال عملية إصلاح تجارة السلع الزراعية وفقاً لقرار مراكش الخاص بهذه البلدان؛

(ب) مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات في آذار/مارس ٢٠٠١ وأسفرت عن التوصل إلى مجموعة من الخطوط الإرشادية والإجراءات لمفاوضات تجارة الخدمات التي تركز على الجانب التنموي كجزء من أهداف المفاوضات ومبادئها. ومن الموضوعات الهامة بالنسبة إلى بلدان الإسكوا في هذا المجال موضوع المفاوضات بشأن خدمات الطاقة مثل خدمات البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه، ونقل وتوزيع الطاقة. وسوف يقوم الأونكتاد بدراسة آثار وانعكاسات تحرير خدمات الطاقة في اجتماع على مستوى الخبراء يعقد في الفترة ٢٣-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠١، ويمكن أن تتعرض بلدان الإسكوا لضغوط من أجل تحرير قطاعات فرعية كثيرة في مجال الطاقة. إضافة إلى ذلك، من الموضوعات التي تهم بلدان الإسكوا السير إلى المزيد من التحرير في الشكل الرابع من أشكال توريد الخدمات (انتقال الأشخاص الطبيعيين)، حيث قدمت الهند مقترحاً سوف تطلب بموجبه التزامات من الدول الأخرى على أساس قطاعات فرعية معينة في مجال الخدمات؛

(ج) اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وقد أشارت الورقة إلى اعتزام بعض الدول، مثل البرازيل والهند والفلبين، إعادة فتح التفاوض في موضوع الاتفاق. وفي الوقت نفسه، يسعى بعض الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تقليل المرونة المنصوص عليها في الاتفاق لصالح الدول النامية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تضمين الاتفاق أحكاما أكثر تقييداً من الأحكام الحالية. ومن ثم يتعين على الدول النامية اتخاذ موقف تفاوضي موحد منذ الآن. إضافة إلى ما تقدم، سوف تجري مراجعة تنفيذ الاتفاق وفقاً للمادة (٧١) وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية (قبل بدء الدول النامية بتنفيذ الاتفاق) في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وسوف تتم مراجعة بعض أحكام الاتفاق على النحو التالي:

(١) المؤشرات الجغرافية (المادة ٢٣/٤، المادة ٢٤/٢)؛

(٢) حماية تنوع النباتات (المادة ٣/٢٧ ب)؛

(٣) الشكاوى التي لا تنطوي على انتهاك الاتفاق (المادة ٣/٦٤).

(د) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: حتى أول نيسان/أبريل ٢٠٠١، اكتملت المفاوضات الخاصة بانضمام ١٤ دولة إلى منظمة التجارة العالمية، فأصبحت ١٢ دولة منها أعضاء في المنظمة، ومن بينها دولتان من دول منطقة الإسكوا، وهما المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان. وتبقى ٢٩ دولة، إضافة إلى تايوان، في مرحلة الانضمام حالياً، من بينها لبنان والمملكة العربية السعودية واليمن من دول منطقة الإسكوا. وقد تزايدت المساعدات الفنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الدول التي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك منذ الدورة العاشرة للأونكتاد المنعقدة في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠؛

(هـ) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المستقبلية: رغم الاستعدادات التي تجري حالياً لعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة خلال الفترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ما زالت دول نامية كثيرة مترددة في دخول جولة مفاوضات تجارية كبيرة. ويتعين في الوقت الراهن أن يتم التوصل إلى حل وسط بين موقفين:

(١) عدم دخول جولة جديدة حتى يتم إحراز تقدم في موضوعات تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي ومفاوضات تحرير تجارة الخدمات والسلع الزراعية والملكية الفكرية؛

(٢) لا يمكن التوصل إلى نتائج بشأن معظم موضوعات التنفيذ والمفاوضات المشار إليها أعلاه خارج إطار جولة مفاوضات كبيرة.

٢٩- وتشير الورقة إلى أن كيفية معالجة قطاع البترول في المفاوضات التجارية المستقبلية يعد موضوعاً من الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة إلى بلدان منطقة الإسكوا.

٢- تطور مفاوضات الزراعة

٣٠- ناقشت اللجنة الورقة التي قدمها السيد عادل عبد السلام، المستشار في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية، عن تطورات مفاوضات الزراعة منذ جولة اوروجواي وحتى الوقت الراهن. وتضمنت الورقة العناصر التالية:

(أ) الاتفاق بشأن الزراعة الذي أسفرت عنه جولة اوروجواي والعناصر الرئيسة في هذا الاتفاق، كخطوة أولى نحو تحرير تجارة السلع الزراعية من القيود التي سيطرت عليها طيلة فترة السبعينات والثمانينات وهي:

(١) النفاذ إلى الأسواق (الرسوم الجمركية، القيود غير الجمركية) والتزامات مختلف الدول المتقدمة والنامية بفتح أسواقها وتخفيض الرسوم بنسب محددة، خلال ٦ سنوات بالنسبة إلى الدول المتقدمة، و ١٠ سنوات بالنسبة إلى الدول النامية؛

(٢) الدعم الداخلي الذي يتم منحه لمنتجي السلع الزراعية والمزارعين والتزام الدول المتقدمة بتخفيض الدعم، الذي يؤدي إلى تشويه تجارة السلع الزراعية، بنسب محددة خلال ٦

سنوات بالنسبة إلى الدول المتقدمة، وخلال ١٠ سنوات بالنسبة إلى الدول النامية مع مراعاة المرونة والمعاملة الخاصة للدول النامية من حيث معدلات التخفيض؛

(٣) تخفيض الدعم على التصدير، من حيث المبالغ المخصصة للدعم في ميزانيات الدول والكميات التي يتم تصديرها مدعومة، بنسب محددة خلال ٦ سنوات بالنسبة إلى الدول المتقدمة و١٠ سنوات بالنسبة إلى الدول النامية التي يتلقى تصدير منتجاتها الزراعية دعما، مع مراعاة المعاملة الخاصة للدول النامية من حيث معدلات التخفيض.

(ب) الموقف الحالي للمفاوضات: عملاً بنص الاتفاق حول استكمال عملية تحرير تجارة السلع الزراعية (المادة ٢٠)، بدأت المفاوضات في آذار/مارس ٢٠٠٠ واستمرت في مرحلتها الأولى حتى آذار/مارس ٢٠٠١، وذلك بهدف تحديد عناصر وموضوعات التفاوض. وخلال هذه المرحلة، تم تقديم مقترحات من حوالي ١٢٥ دولة تتضمن وجهات نظر كل منها تجاه ما يمكن التفاوض بشأنه. ومن المقرر أن يتم التفاوض حول كافة العناصر التي تضمنتها هذه المقترحات خلال المرحلة الثانية من المفاوضات. وأشارت الورقة إلى أن الموضوعات التي تهم بلدان الإسكوا في هذه المفاوضات هي التالية:

(١) النفاذ إلى الأسواق، حيث يجب الحصول على التزامات بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة من السلع الزراعية التي تهم بلدان الإسكوا من الناحية التصديرية، ولا سيما الخضار والفواكه والمواد الغذائية؛

(٢) في الوقت نفسه، عدم التزام البلدان النامية، ومن بينها بلدان منطقة الاسكوا، بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية نظرا إلى أن هذه الرسوم غير مرتفعة في الغالب، كما أن هذه البلدان لم تنته بعد من تنفيذ التزاماتها التي قدمتها في نهاية جولة اوروجواي حول تخفيض الرسوم الجمركية؛

(٣) أهمية تفعيل القرار الخاص بمعالجة الآثار السلبية التي يحدثها برنامج إصلاح تجارة السلع الزراعية على الدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نمواً.

٣١- وانتهت الورقة بالإشارة إلى أن التقدم في المفاوضات في الزراعة ربما يرتبط إلى حد بعيد بمفاوضات الخدمات وبدء جولة مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف، باعتبار أن المفاوضات في الزراعة تمثل أحد الموضوعات الرئيسة والحيوية في المنظمة سواء أكان بالنسبة إلى البلدان المتقدمة أو البلدان النامية.

٣- مفاوضات تجارة الخدمات

٣٢- استمعت اللجنة إلى العرض الذي قدمه السيد عبد الحميد ممدوح، رئيس قسم الخدمات في منظمة التجارة العالمية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمفاوضات التي تجري في الوقت الحالي في إطار المنظمة. وأهم ما تضمنه هذا العرض:

(أ) الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات

المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها الاتفاق، ولا سيما ما يهم الدول النامية منها من حيث النقاط التالية:

(١) التزامات تحرير قطاعات الخدمات، حيث يترك للدولة حرية اختيار القطاعات التي تقدم التزامات بشأن تحريرها؛

(٢) تحرير تجارة الخدمات بالمعنى القانوني لا يعني إلغاء القوانين الوطنية، وتستطيع البلدان النامية فرض شروط على موردي الخدمات الأجانب عند إعداد جداول الالتزامات من أجل الحفاظ على مصالحها. تشترط الهند، على سبيل المثال، قيام موردي الخدمات الأجانب بتدريب الكوادر المحلية. ويتضح من ذلك أن عملية التحرير يترتب عليها نقل العلم ورفع كفاءة الطاقات البشرية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والاستثمارات.

(ب) الوضع الحالي للاتفاق

(١) بدأت المفاوضات طبقاً للمادة (١٩) من الاتفاق في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بهدف استكمال عملية تحرير تجارة الخدمات بشكل تدريجي. وتهدف المفاوضات الحالية إلى تحقيق ما يلي:

أ- سن قواعد جديدة في الاتفاق تشمل الأحكام الخاصة بالدعم، والوقاية، والمشتريات الحكومية، ولا سيما في مجال النقل والتشييد والخدمات الصحية، والقوانين واللوائح المحلية، والأمور التي لا تدخل في الاتفاق وذات علاقة هامة بكفاءة الأسواق والمنافسة مثل المؤهلات المهنية والتراخيص (لإقامة الأفراد وتأسيس الشركات)، ومعايير الخدمة مثل أسلوب وضع وإعداد التقارير المحاسبية؛

ب- زيادة مستويات تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء وذلك من خلال مراجعة جداول الالتزامات التي قدمتها في ختام جولة اوروجواي وتحسينها.

(٢) لم تحظ مسودة الإعلان الخاص بالخدمات بأي توافق في أثناء المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي بداية عام ٢٠٠٠، بدأت مناقشة الخطوط الاسترشادية التي ستحكم المفاوضات خلال الفترة القادمة، وتم اعتماد هذه الخطوط في مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١. وتتضمن هذه الخطوط الاسترشادية أهداف ومبادئ المفاوضات، نطاق وهيكل المفاوضات، أساليب وإجراءات التفاوض.

أ- في ما يتعلق بأهداف ومبادئ المفاوضات، تم الاتفاق على أن زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات يعتبر هدفاً رئيساً من أهداف المفاوضات. ويتم تحرير بعض قطاعات، مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية، لتحقيق أهداف استراتيجية، حيث أنه من الصعب النظر إلى هذه القطاعات على أنها مجرد أنشطة تجارية فحسب؛

ب- في ما يتعلق بهيكل المفاوضات ونطاقها، سيظل هيكل الاتفاق كما هو، ذاته ولن يتم استبعاد أي قطاع خدمي من نطاق المفاوضات؛

ج- في ما يتعلق بإجراءات المفاوضات وأسلوبها، ستتم المفاوضات في إطار مجلس التجارة في الخدمات بحيث يتم تمثيل كافة الأطراف وتجري المفاوضات بمزيد

من الشفافية. كما تم الاتفاق على أن تكون جداول الالتزامات الحالية نقطة البداية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب منذ عام بأن تعيد الدول النظر في قوانينها ونظمها بهدف إصلاحها والعمل على تحرير قطاعات الخدمات فيها. وتم الاتفاق أيضاً على تكرار العمل بأسلوب العروض والطلبات، وهو ما يتيح مرونة تستفيد منها الدول النامية.

(٣) تم تقديم ٦٠ مقترحاً من جانب الدول حتى الآن تغطي ١٣ قطاعاً، بشأن أهداف ومبادئ المفاوضات، وبشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين. ويعد قطاع خدمات الطاقة أحد القطاعات الهامة المطروحة حالياً للتفاوض بشأن تحريرها، وتوجد خلافات في الرأي حول كيفية تصنيف هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، سوف تطرح قطاعات خدمات أخرى ليتم التفاوض بشأن تحريرها مثل خدمات التوزيع (تجارة الجملة والتجزئة)، الاتصالات، الخدمات المالية، النقل البحري (بعد فشل المفاوضات التي أجريت في عام ١٩٩٧)، كما ستتم مراجعة ملحق خدمات النقل الجوي بهدف إدخال جزء من القطاع ضمن أحكام ومبادئ الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات. وهناك موضوعات أفقية مثل التجارة الإلكترونية وترتبط أساساً بتجارة الخدمات.

٣٣- وخلص العرض إلى الإشارة إلى أنه تم إقرار جدول أعمال مجلس التجارة في الخدمات خلال الأشهر الاثني عشر القادمة حتى آذار/مارس ٢٠٠٢. ويتضمن جدول الأعمال ١٥ موضوعاً. ويمكن أن تطرأ تعديلات عليه إذا ما تم الاتفاق في مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على إجراء جولة مفاوضات تجارية شاملة.

٣٤- شهدت الجلسة الأخيرة من اجتماعات اللجنة مناقشات حول موضوع تجارة الخدمات وتساءل البعض عن المقصود بعبارة "خدمات أخرى" وعما إذا كان هناك تصنيف جديد لقطاعات الخدمات عدا التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٩١.

٣٥- لقد ورد مفهوم الخدمات الأخرى في التصنيف المركزي للمنتجات. ومن الأفضل للدول النامية عدم استخدام هذا التعبير في جداول التزامات الدول كما حدث في ختام جولة اوروجواي. وليس هناك تصنيف ملزم قانوناً في منظمة التجارة العالمية، ولكل دولة الحق في وضع التصنيف الخاص بها مع توضيح التعريف المستخدم بما يجنب الدخول في نزاع قانوني مع دولة أخرى عضو. ويجري حالياً بحث مراجعة تصنيف بعض قطاعات الخدمات مثل خدمات الطاقة والخدمات القانونية وغيرها.

باء- الإعداد للاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية: مؤتمر الدوحة

١- بعض العناصر الجديرة بالبحث والتشاور بين بلدان منطقة الإسكوا

٣٦- عرض السيد علاء شلبي، الوزير المفوض للشؤون الاقتصادية والتجارية في سفارة جمهورية مصر العربية في هولندا، بعض العناصر الجديرة بالبحث والتشاور بين بلدان منطقة الإسكوا في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، دولة قطر، خلال فترة ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وقد جاءت هذه العناصر على النحو التالي:

(أ) يوجد بعض الموضوعات الجديدة التي يجب الإعداد الجيد لها سواء على المستوى الوطني أو على مستوى التجمعات الإقليمية أو على مستوى الدول النامية ككل؛ ومن هذه الموضوعات التجارة

الإلكترونية، والشفافية في المشتريات الحكومية، ومعايير العمل الدولية وعلاقتها بالتجارة؛ وإلى أي مدى يمكن إبداء مرونة بشأن هذه الموضوعات بما يحقق مصالح الدول النامية؛

(ب) المبادئ التي تحكم المفاوضات التجارية القادمة وهل ستكون نتائجها جماعية (Plurilateral) أم حزمة واحدة (Single Undertaking)؛

(ج) هيكل المفاوضات، وهل ستجري مراجعة في منتصف الفترة التي سيتم تحديدها للانتهاء من المفاوضات (مراجعة منتصف المدة)؛

(د) مشاكل تنفيذ اتفاقات جولة اوروجواي، وإلى أي مدى سيتم تحقيق مصالح الدول النامية في نطاق هذه الاتفاقات.

٢- مناقشات حول المفاوضات المستقبلية ومؤتمر الدوحة

٣٧- جرت مناقشات حول أسباب فشل مؤتمر سياتل والإجراءات التي اتخذت منذ فشله وحتى الآن من أجل الإعداد لمؤتمر الدوحة. وقد ركزت المناقشات على النقاط التالية:

(أ) يعود فشل مؤتمر سياتل إلى عدم التوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال، وهل يعني عدم الاتفاق على جدول أعمال لجولة جديدة في الوقت الراهن، فشل مؤتمر الدوحة؟ ولكن مؤتمر سياتل، ورغم فشله من الناحية الفنية، نجح في إعلاء صوت الدول النامية وتسليط الأضواء على قوتها وثقلها والتعبير عن مصالحها؛

(ب) ضرورة أن تقترح الإسكوا الحلول المناسبة والمقبولة للمشاكل الكثيرة التي تواجه البلدان الأعضاء؛

(ج) ضرورة تنسيق مواقف البلدان النامية بشأن القضايا المطروحة على منظمة التجارة العالمية، فهناك بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأخرى غير بلدان المجلس وكلها بلدان نامية؛

(د) مدى تأثير التوفيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية من جهة، وقواعد منظمة التجارة العالمية وأحكامها من جهة أخرى، على مصالح البلدان العربية؛

(هـ) وفقاً لاتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، يتعين عقد مؤتمر وزاري كل عامين يمكن أن يناقش شؤون المنظمة العادية من غير اتخاذ قرارات تاريخية، وهو أمر يمكن الاعتياد عليه. وسوف يتقرر في اجتماع المجلس العام للمنظمة في شهر تموز/يوليو ٢٠٠١ ما إذا كانت ستبدأ جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على ضوء مؤتمر الدوحة أم لا؛

(و) تختلف المفاوضات هذه المرة عن سابقتها في جولة اوروجواي التي اتسمت بالسرية وعدم الشفافية؛ أما في الوقت الراهن، فهناك مجموعات مصالح؛

(ز) يتعين تحديد مطالب ومشاكل بلدان الإسكوا مع البلدان الأخرى وعدم تقديم أي تنازلات أو التزامات ما لم تتم تلبية مطالب بلدان الإسكوا.

٣٨- ولا شك في أن مؤتمر الدوحة سوف يستأثر بأهمية بالغة بالنسبة إلى دول المنطقة من حيث تأثيره على سياساتها الاقتصادية.

ثامناً- التوصيات

٣٩- وافقت اللجنة على التوصيات التي تليت عليها وعلى ضرورة متابعتها، وجاءت هذه التوصيات على النحو التالي:

(أ) الاهتمام بتبادل المعلومات حول الموضوعات التي من المنتظر أن تطرح في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، دولة قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وقد اخذ الاجتماع علماً بالتعاون المستمر الذي يجري بين الإسكوا والأونكتاد من جانب وبين الإسكوا والبنك الإسلامي للتنمية من جانب آخر في هذا المجال، كما أكد على أهمية استمرار التعاون في عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل حول الموضوعات التي تهم بلدان المنطقة؛

(ب) تنظيم ورش العمل والندوات حول الموضوعات الجديدة المطروحة في المفاوضات المستقبلية على الساحة الدولية، وتعزيز التجارة البينية، ولا سيما تجارة الخدمات؛

(ج) قيام الأمانة التنفيذية للإسكوا بإصدار نشرة دورية تستعرض أهم التطورات في موضوعات التجارة العالمية والإقليمية، وتوزيعها عن طريق الانترنت أيضاً؛

(د) توفير المساعدات الفنية للدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ خاصة في موضوعات الدعم والإغراق والوقاية، والخدمات والتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، والعقبات الفنية التي تواجه التجارة، وغيرها؛ وإيلاء نظام تسوية المنازعات اهتماما خاصا بما يوسع مدى استفادة بلدان المنطقة من استخدام حقوقها بموجب الاتفاقات؛

(هـ) استمرار الإسكوا في تقديم الخبرة الفنية لدول المنطقة في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعند مراجعة السياسات التجارية، وفي تقديم الإخطارات الدورية؛

(و) التنسيق بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية والدولية في تقديم المساعدات الفنية والدراسات المتعلقة بالتجارة العالمية؛

(ز) تشجيع البلدان الأعضاء على الاتصال المستمر بالإسكوا وأمانة اللجنة، وتقديم الاقتراحات، وتحديد مجالات المعونة الفنية بما يكفل استمرار التواصل بين الإسكوا والبلدان الأعضاء خلال فترات انعقاد اللجنة دورياً كل عامين؛

(ح) دعوة منظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية إلى وضع برامج إقليمية ووطنية للتدريب في موضوعات التجارة العالمية ومطالبة منظمة التجارة العالمية بتقديم الدعم الفني لهذه البرامج؛

(ط) أهمية تدريس اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الموضوعات التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، والمعوقات الفنية أمام التجارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها في جامعات البلدان الأعضاء ومعاهدها العليا؛

(ي) تكليف الأمانة التنفيذية للإسكوا بالسعي لدى جهات التمويل الدولية والإقليمية ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي للدول العربية)، وغيره من المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية من أجل توفير مصادر التمويل اللازمة لدعم برامج تنمية القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات التجارة العالمية والإقليمية؛

(ك) عمل الإسكوا على تعزيز قدرات فلسطين في موضوعات التجارة العالمية والتجارة مع الدول العربية بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لدعم التجارة الإلكترونية وتوفير القدرات الفنية اللازمة لذلك؛

(ل) دعوة البلدان الأعضاء إلى إيلاء دعم التجارة الإقليمية عناية خاصة وتعزيزها بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الإقليمية، ولا سيما الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية من أجل تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تمهيدا لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوحيد قواعد المنشأ وتسهيلات التجارة البينية بجوانبها المختلفة؛

(م) إحاطة الدول الأعضاء علماً بالندوة التي سوف تعقد حول مفاوضات تحرير تجارة السلع الزراعية في بيروت خلال الفترة ٥-٨ حزيران/يونيو ٢٠٠١، وتحث الإسكوا الدول الأعضاء على المشاركة فيها، مع التوصية بأهمية عقد ندوة مماثلة حول مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات؛

(ن) دعوة كل من الإسكوا والأونكتاد إلى التعاون في الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية وبالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بعقد اجتماع تحضيري خلال الربع الثالث من العام الحالي؛

(س) دعوة الجهات المعنية إلى توفير قاعدة معلومات وإحصائيات حديثة ومحدثة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالشفافية والمصداقية؛

(ع) اضطلاع الإسكوا ودولة البحرين، بصفتها دولة الرئاسة للدورة الحالية، بوضع برنامج عمل تنفيذي خلال العامين القادمين، إلى حين انعقاد الدورة الثالثة للجنة، بما يكفل تنفيذ هذه التوصيات مع دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي للدول العربية) وغيره من الجهات الإقليمية والدولية التمويلية إلى تأمين التمويل اللازم للبرنامج؛

(ف) اضطلاع دولة البحرين، بصفتها دولة الرئاسة لهذه الدورة، مع الإسكوا بتحديد موعد ومكان الدورة الثالثة للجنة وذلك خلال شهرين من تاريخه.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

ماجد محمد حسن حمودة
مدير السياسات التجارية الخارجية
وزارة الصناعة والتجارة
هاتف: ٩٦٢٦٥٦٠٧١٩١
فاكس: ٩٦٢٦٥٦٠٧٦٤٠

دولة الإمارات العربية المتحدة

عبد الله سالم الطريفي
الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية الدولية
وزارة الاقتصاد والتجارة
أبو ظبي
هاتف: ٩٧١٢٦٢٦٥٢٢٩
فاكس: ٩٧١٢٦٢٧٦٣٣٣

حبيب حسين العبودي
مدير مكتب التخطيط
وزارة الزراعة والثروة السمكية
ص.ب.: ١٥٠٩
هاتف: ٩٧٢٤٢٩٥٨١٦١
فاكس: ٩٧٢٤٢٩٥٧٧٦٦

دولة البحرين

ابراهيم أحمد الحداد
ص.ب.: ١٤
هاتف: ٨٨٥٥١٠
فاكس: ٩١٠٥٥١٠

ابراهيم حسن سلمان الحصار
الإدارة العامة للموانئ
ص.ب.: ٣٥٤
هاتف: ٧١٩٣٠٠
فاكس: ٧٢٩٧٠٩

أحمد على بوحسين
الإدارة العامة للموانئ
ص.ب.: ٤٢٣
هاتف: ٩٦٠٥٠٢٩
فاكس: ٧٢٧٩٨٥

إيمان أحمد الدوسري
وزارة التجارة
إدارة العلاقات التجارية الخارجية
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٣٥٣٦٩
فاكس: ٥٣٢٠٩٠

ايناس ذاكر كرم
وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام
الشؤون القانونية
ص.ب.: ٧٩٠
هاتف: ٢٥٩٩٩٠
فاكس: ٢٧٠٣٠٣

بدر أحمد الزياني
وزارة التجارة
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٢٣٠٤٢
فاكس: ٥٣٠٧٣٠

جمال محمد الصفار
وزارة النفط والصناعة
ص.ب.: ١٤٣٥
هاتف: ٥٢٥٥٦٤
فاكس: ٢٩٣٠٠٧

جميل أحمد سلمان خلف
الإدارة العامة للجمارك
هاتف: ٧١٩٢٧٨
فاكس: ٧٢٧٩٦٥

دولة البحرين (تابع)

جميل جعفر غزوان
وزارة المواصلات
إدارة الاتصالات
ص.ب.: ١١١٧٠
هاتف: ٥٢٣٤٢٣
فاكس: ٥٣٣٥٤٤

جميلة عبد الرسول ابراهيم
وزارة التجارة
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٢٣٠٤٥
فاكس: ٥٣٠٧٣٠

جواد حسن
جمعية المهندسين البحرينية
ص.ب.: ٢٠١٠١
هاتف: ٩٤٥٧٤٥٥
فاكس: ٥٣٧٧٥٧

جواد منصور عبد الله حسين
وزارة النفط والصناعة
هاتف: ٥٢٥٥٩٣
فاكس: ٢٩٠٣٠٢

حسين محمد مراد
وزارة النفط والصناعة
ص.ب.: ١١١٧٠
هاتف: ٥٣٢٤٢٦
فاكس: ٥٣٣٥٤٤

خالد ابراهيم عبد الغفار
وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام
دائرة الشؤون القانونية
هاتف: ٢٥٩٩٩٠
فاكس: ٢٧٠٣٠٣

رضا ميرزا حبيشي
وزارة المواصلات
ص.ب.: ١٠٨٦
هاتف: ٥٣٤٣٨٣٨
فاكس: ٥٣٠١٧٦٣

رشيد جاسم عاشور
وزارة المواصلات
مدير إدارة الاتصالات
ص.ب.: ١١١٧٠
هاتف: ٥٣٤٤٥٥
فاكس: ٥٣٣٥٤٤

سامي أحمد حسين
وزارة النفط والصناعة
ص.ب.: ١٤٣٥
هاتف: ٥٢٥٥٩٧
فاكس: ٢٩٠٣٠٢

سعيد عبد المطلب
وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام
دائرة الشؤون القانونية
ص.ب.: ٧٩٠
هاتف: ٢٥٩٩٩٠

سفيان خالد المؤيد
ص.ب.: ٢٤٢٧
هاتف: ٥٣٢٢٨٨
فاكس: ٥٣٤٥٣٣

عادل رمضان الابيوكي
وزارة التجارة
ص.ب.: ٢٧٥١
هاتف: ٩٦١٦٥٠٥
فاكس: ٧١٣٢٣٠

عبد الكريم حبيب مجيد رضي
وزارة الأشغال والزراعة
إدارة الثروة السمكية والمصادر البحرية
هاتف: ٧٢٩٥٩٥

عبد الكريم راشد العامر
الإدارة العامة للجمارك
ص.ب.: ١٥
هاتف: ٣٤٣٩٧٣
فاكس: ٣٤٣١٨٣

دولة البحرين (تابع)

عبد الله سلمان الغتم
وزارة التجارة
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٣٥٣٦٩
فاكس: ٥٣٢٠٩٠

عبد الرزاق زين العابدين
وزارة التجارة
مدير إدارة العلاقات التجارية الخارجية
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٣٥٣٦٩
فاكس: ٥٣٢٠٩٠

علي ابراهيم المحميد
مدير إدارة التخليص الجمركي
الإدارة العامة للجمارك
ص.ب.: ١٥
هاتف: ٧٢٩٣٤٧
فاكس: ٧٢٨٣١٢

علي حسن الحداد
جمعية الاقتصاديين البحرينية
ص.ب.: ٨٤٣
هاتف: ٢٢٧٨٠٠
فاكس: ٢٢٨٨٧٧

علي سلطان حسن
مراقب العلاقات العامة
شؤون الجمارك والموانئ
ص.ب.: ١٥
هاتف: ٧١٩٣٨٩
فاكس: ٧٢٥٥٣٤

علوي السيد جواد الموسوي
وزارة التجارة
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٣٣٤١٤
فاكس: ٥٣٢٧٧٦

علي يوسف علي محمد
وزارة الدولة للشؤون القانونية
هاتف: ٢٥٩٩٩٠
فاكس: ٢٧٠٣٠٣

فوزي تلفت
وزارة التجارة
ص.ب.: ١٣٩٧٧
هاتف: ٩٦٦٣١٣٣
فاكس: ٩٤٤٠٥٨١

فؤاد صادق البحارنه
وزارة الخارجية
هاتف: ٢٢٧٥٥٥

فيصل عبد الرحمن آل خليفة
بورصة البحرين
ص.ب.: ٣٢٠٣
هاتف: ٢١٢٦١٢
فاكس: ٢١٠١٤٩

محمد الصياد
مدير إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب.: ١٤٣٥
هاتف: ٥٢٥٥٦٧
فاكس: ٢٩٣٠٠٧

محمد آل شريف
مسؤول البرامج
ص.ب.: ٢٦٨١٤
هاتف: ٧٢٥٥٥٢
فاكس: ٧٢٩٩٢٢

محمد علي آل عباس
جمعية الاقتصاديين البحرينية
ص.ب.: ٣٢٠١٣
هاتف: ٩٦٠٩٠٩٢
فاكس: ٧١٤٢٣٢

مصطفى شاكر الخطيب
وزارة التجارة
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٣٥٣٦٩
فاكس: ٥٣٢٠٩٠

مناف يوسف حمزة
جمعية المهندسين
ص.ب.: ١٩٠٠
هاتف: ٩٦٤١٨٧١
فاكس: ٦٤٤٤٩٠

دولة البحرين (تابع)

نبيل أحمد المحميد
إدارة الجمارك
ص.ب.: ١٥
هاتف: ٧٢٩٣٩٢
فاكس: ٧١٩٤٩٤

نايف أحمد الشريف
وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام
ص.ب.: ٢٥٣
هاتف: ٧١١٠٠٨
فاكس: ٧١٧٥٢٥

نزار منصور رضي
سكرتير ثاني
الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية
ص.ب.: ٥٤٧
هاتف: ٩٦٨٣٣٢٧
فاكس: ٢٢٤٠٠٦

فؤاد عبد الله
وزارة المواصلات
ص.ب.: ١١١٧٠
هاتف: ٥٢٣٤٢٥
فاكس: ٥٣٣٥٤٤

هاني حسين المنديل
بورصة البحرين
ص.ب.: ٣٢٠٣
هاتف: ٢٢٩١٩٨
فاكس: ٢١٠١٤٩

وجيهة صادق البحارنه
وزارة الأشغال والزراعة
ص.ب.: ٢٠٠٧١
هاتف: ٧٢٩٥٩٥

سلطنة عُمان

محمد بن سعيد بن مبارك الراشدي
مدير دائرة تنمية الخدمات الإنتاجية
وزارة الاقتصاد الوطني
ص.ب.: ٨٨١
هاتف: ٩٦٨٦٠٤٩٠١
فاكس: ٩٦٨٦٠٤٨٤٩

جابر بن مرهون فليفل
مدير دائرة المنظمات
وزارة التجارة والصناعة
ص.ب.: ١١٣/٨١٣
هاتف: ٧٧١٦٢٤١
فاكس: ٧٧١٢٠٣٠

فلسطين

آمال ترزي
مدير مكتب وزير الاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: ٩٧٠٢٢٩٨١٢١٣
فاكس: ٩٧٠٢٢٩٨١٢٠٨

دولة قطر

الضو النعيم أحمد
الخبير الاقتصادي
غرفة تجارة وصناعة قطر
ص.ب.: ٤٠٢
هاتف: ٤٦٢١١٣

دولة الكويت

عبداللطيف عبد النبي الهندال
مراقب إدارة المنظمات العالمية
وزارة التجارة والصناعة
هاتف: ٢٤٨٣٧٣١
فاكس: ٢٤٣١٤٠٦

عبدالله عبداللطيف الشايع
عضو مجلس الإدارة
غرفة تجارة وصناعة الكويت
ص.ب.: ٧٧٥
هاتف: ٢٤٣٣٨٩٩
فاكس: ٢٤٣٣٨٥٨

المملكة العربية السعودية

محسن محمد الصيخان
مدير عام
وزارة التجارة
هاتف: ٨٤٣٥٣٣٥
فاكس: ٨٤٣١٤٣٧

المملكة العربية السعودية (تابع)

خالد محمد عبدالله العماري
غرفة التجارة والصناعة
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ١٠٨٦
هاتف: ٩٦٦٢٥٣٤٣٨٣٨
فاكس: ٩٦٦٢٥٣٠١٧٦٣

عبدالله تجار الشاهي
الغرفة التجارية في مكة المكرمة
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ١٠٨٦
هاتف: ٩٦٦٢٥٣٤٣٨٣٨
فاكس: ٩٦٦٢٥٣٠١٧٦٣

جمهورية مصر العربية

علاء شلبي
وزير مفوض
سفارة جمهورية مصر العربية في هولندا
هاتف: ٣١٣٥٥٣٣٣٣

عادل علي عبد السلام
السكرتير الأول بالتمثيل التجاري
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
هاتف: ٣٤٧٢٠٠٠
فاكس: ٣٤٥١٨٤٠

الجمهورية اليمنية

قائد عبد الحروي
وكيل وزارة التموين والتجارة
وزارة التجارة
هاتف: ٢٥٢٣٤٢
فاكس: ٢٥٣٤١

باء- المنظمات الإقليمية

البنك الإسلامي للتنمية

أحمد عبد الواسع
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٤٦٦٦٤٠
فاكس: ٦٤٦٦٦٨٠

محمد عفت حسن
رئيس قسم التعاون التجاري
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ٥٩٢٥
هاتف: ٦٤٦٧٠٢٧
فاكس: ٦٣٧١٠٦٤

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

عبد الحليم ابراهيم محيسن
باحث اقتصادي
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ٢١٩٨
هاتف: ٩٦٦٨٢٦٤٤٤٢
فاكس: ٩٦٦٨٢٦٦٧٩٤

المعهد العربي للتخطيط

محمد عدنان وديع
اقتصادي في الهيئة العلمية بالمعهد
الكويت
ص.ب.: ٥٨٣٤
هاتف: ٤٨٤٣١٣٠
فاكس: ٤٨٤٢٩٣٥

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد سلطان السبيعي
الأمانة العامة
ص.ب.: ٧١٥٣
هاتف: ٤٨٢٧٧٧٧
فاكس: ٤٨٢٧٧١٦

جيم- المنظمات الدولية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

شريف عبد الحميد سعدالله
مدير المكتب العربي
سويسرا
هاتف: ٤١٢٢٣٣٨٩١٣٢
فاكس: ٤١٢٢٧٣٤٠٣٦٥

منظمة التجارة العالمية

عبد الحميد ممدوح
مدير قطاع التجارة في الخدمات
سويسرا
هاتف: ٤١٢٢٧٣٩٥٤٣٥
فاكس: ٤١٢٢٧٣٩٥٧٧١

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

موراي غيبس
رئيس فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية
سويسرا

مؤسسة فريدريش ناومان

اولي فوكت
المانيا
ص.ب.: ٩٢١٨١١
هاتف: ٩٦٢٦٥٥٢٩٣٧٧
فاكس: ٩١٢٦٥٥١٠٦٩٠

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ريم صالح
البحرين
هاتف: ٨٢٤٣٢٤
فاكس: ٧٢٩٩٢٢

فيصل عبد القادر
الممثل المقيم
البحرين
هاتف: ٨٢٤٣٢٤
فاكس: ٧٢٩٩٢٢

غازي بن أحمد
خبير
بلجيكا
هاتف: ٣٢٢٦٥٠٤١٣٧
فاكس: ٣٢٢٦٥٠٤١٣٧

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

زكي فتاح
رئيس شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

انطوان منصور
رئيس قسم التجارة والاستثمار والمشاريع
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

محسن هلال
مستشار إقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

عبد الاله الديوجي
مستشار إقليمي
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

محمد رضوان
مسؤول أول شؤون اقتصادية
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

منى حداد
مسؤول أول شؤون اقتصادية
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

حنا حجار
ص.ب.: ١١/٨٥٧٥
هاتف: ٩٦١١٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١١٩٨١٥١٠

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١- افتتاح أعمال الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٤- نتائج أعمال الدورة الأولى.

٥- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٦- برنامج العمل المقترح لقسم التجارة والاستثمار والمشاريع التابع لشعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها، لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٧- ما يستجد من أعمال.

٨- اعتماد تقرير الدورة الثانية للجنة.